المعرفة السوسيولوجية ورهان التنمية

Sociological knowledge and development challenge

أ.رشيد أمشنوك، باحث في السوسيولوجيا، جامعة محمد الأول بوجدة، وأستاذ الفلسفة بثانوية محمد الخامس بتارودانت- المغرب.

ملخص: تهدف هذه المقالة إلى دراسة العلاقة بين المعرفة السوسيولوجية وفلسفة التنمية، من خلال محاولة الكشف عن السبل الكفيلة بتحقيق هذا الرهان الاجتماعي، وتذليل التحديات الإبستمولوجية والسياسية والثقافية والمنهجية التي تعترض سبيل نجاعة المعارف والدراسات البحثية في حقل السوسيولوجيا، في أفق بناء نظرية معرفية سوسيولوجية تسائل سيرورة التنمية وصيرورتها في سياقاتها الاجتماعية والثقافية. وهو الرهان الذي يستوجب سياقا علميا ملتزما بقضايا المجتمع وهمومه، وبيئة سياسية واجتماعية وثقافية تعترف بجدوى المعرفة السوسيولوجية، وأثرها في توجيه بوصلة المجتمع، وإدارة تحولاته المطردة، وتذليل تحدياته وعقباته الكأداء.

الكلمات المفتاحية: المعرفة السوسيولوجية، التنمية، الرهان الاجتماعي، الأثر الاجتماعي، المجتمع.

Abstract: The aim of this article is to examine the relationship between sociological knowledge and the philosophy of development, in an attempt to identify ways to achieve this social challenge and to overcome the epistemological, political, cultural and methodological challenges which impede research in the field of sociology. In order to construct a theoretical framework that questions the process of development in its social and cultural contexts, this challenge requires a political framework, which foregrounds issues of society, and a suitable a political, social and cultural environment, which recognizes the importance of sociological knowledge and its impact on directing changes in society and overcoming its obstacles.

Keywords: sociological knowledge, development, social challenge, social impact, society.

مقدمة:

إذا كانت المعرفة تعبر عن وعي الباحث، وتعكس إرادته العلمية، وتصوراته لذاته والعالم الاجتماعي من حوله، فإنها تشكل بكل تأكيد لبنة هامة في سيرورة تشييد العمران الاجتماعي؛ كونها تجسد منطلقا هاما لفهم فجاج المجتمع وتضاريسه، ومدخلا لسبر تخومه وأغواره، لا لتأويل ظواهره فحسب، بل لبناء صروح ثقافية واجتماعية وقيمية أكثر تماسكا وقوة ووحدة، وهو الرهان الذي قد لا يتحقق إلا وفق منظومة تغييرية متكاملة، يحتل فيها المدخل العلمي والمعرفي مكانة هامة وأساسية؛ خصوصا إذا كان يترجم حقائق المجتمع بكل موضوعية وحياد، ويعري مكامن خوره ووهن بناه، ويثمن معالم قوته وتميزه، وفي الآن ذاته يقدم نتائج عملية ذات رهانات تنموية، تصالح بين المعرفة العلمية والمجتمع، وتسهم في النهوض بشؤونه وهواجسه وتطلعات مكوناته.

في هذا السياق النظري العام بزغ فجر السوسيولوجيا في حقل العلوم الإنسانية، لتعبر عن طفرة نوعية في مجال دراسة المجتمعات، ومقاربة مختلف إشكالاتها الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والنفسية، والتاريخية، لاسيما وأن المعارف والنتائج التي راكمتها على مدى سنوات، سواء من قبل مؤسسيها الأوائل أمثال: دوركايم، وفيبر، وكونت، وماركس، وطوكفيل، وسيمون، وموران، وزيمل، أو الباحثين في بعض قضاياها المعاصرة؛ كبورديو، وباسكون، وتورين، وبيرك، وباومان، وغيدنز وآخرون، لم تكن مجرد نظريات سوسيولوجية بحتة، لإغناء الترف الفكري، أو تشييد الأنساق المعرفية الخالصة، والمفارقة للواقع، والاكتفاء بوضع اللبنات الأولى لهذا الحقل المعرفي الجديد، بل على العكس من ذلك، كان لها وقع كبير على سيرورة تطور المجتمعات الإنسانية، ومنسوبها التنموي، كما أن معظم التحولات الاجتماعية والثقافية التي شهدتها العديد من المناطق في العالم، تأسست وفق إطار معرفي مبني علميا، ومتماسك نظريا ومنهجيا، مما جعلها تدرك بوصلتها الحقيقية، وتستوعب العمق الاجتماعي لأي تحول أو تطور.

إن المعرفة السوسيولوجية وفق هذا المعنى نبراس يمكن أن تتخذه الأمم لتنوير دروبها في التنمية، وتبديد عتمة التخلف والبدائية المعيبة التي تحول دون تطورها. وهي كذلك قراءة علمية واعية للدينامية المجتمعية المطردة، وتداعياتها على الأنساق الثقافية، والبنى الاجتماعية، فضلا عن كونها تشكل أساس فهم الإنسان، وإدراك حقيقته الاجتماعية، إذ هو الرأسمال الذي لا مناص منه لتحرير إرادة المجتمع من وهدتها ونكوصها، والمقدمة التي لا بد منها لبناء منظومة القيم، والضوابط والمعايير الاجتماعية.

نهدف من خلال هذه الدراسة الوقوف عند علاقة المعرفة بالتنمية، لا سيما المعرفة السوسيولوجية، من خلال قراءة استقرائية لبعض النظريات السوسيولوجية الكلاسيكية والحديثة والمعاصرة، أو الأبحاث السوسيولوجية التي تعالج إشكالات اجتماعية وثقافية وسياسية في سياق معين، لاستخلاص مدى أهمية النسق السوسيولوجي في تغيير المجتمع ونظمه الثقافية وتطويرها، وحدود حضور الهاجس التنموي والتغييري لدى الباحث السوسيولوجي أثناء إجراء دراساته وأبحاثه العلمية، سواء الميدانية منها، أو النظرية التفسيرية، بالإضافة إلى العوائق الذاتية والموضوعية التي تعترض مسيرته، وأفق دراساته وجهوده البحثية المضنية.

نحاول من خلال هذه الدراسة أن نجيب عن جملة من التساؤلات، أبرزها ما يلي:
ما الفائدة من المعرفة السوسيولوجية؟ وما هي رهاناتها البحثية والمجتمعية؟ أهي مجرد ترف فكري لا جدوى منه أم أنساق علمية لا بد منها للنهوض بالمجتمعات؟ كيف يمكن للمعرفة السوسيولوجية أن تسهم في تنمية المجتمع؟ أهي غاية في حد ذاتها أم مجرد وسيلة بحثية ومعرفية لتحقيق غايات أخرى؟ وهل تخلصت السوسيولوجيا من تراثها الغربي، أم لا تزال قابعة بين عقاله؟ وما هي الإسهامات السوسيولوجية التي شكلت طفرة نوعية في سيرورة تطور المجتمعات؟ وهل يمكن أن نتحدث عن تنمية بدون مرجعية معرفية سوسيولوجية تؤطرها؟ وما هي الشروط القيمية والابستمولوجية والاجتماعية القمينة بتحقيق سوسيولوجيا ملتزمة بهموم المواطن والمجتمع؟ وأي دور للسياسة التعليمية والثقافية في تحقيق هذا الرهان؟.

1- المعرفة السوسيولوجية والتنمية: تحديد مفاهيمي.

تفيد المعرفة في اللغة الإدراك، والدراية، والثقافة، والاستيعاب، والفهم (معجم المعاني)، وورد في تاج العروس (الزبيدي، 1987، ص133) أن المعرفة تدل على إدراك الشيء بتفكر وتدبر لأثره، وفي الاصطلاح يمكن أن نعتبرها عملية ذهنية تمكن الإنسان من إدراك حقيقة ذاته وما يحيط بها من موضوعات، أو هي الوعي والإدراك وفهم الحقائق عن طريق العقل المجرد، أو التجربة المعيشة، أو العلمية المبنية. أو هي عملية مراكمة المعلومات والمعطيات حول موضوع معين، بغرض فهمه أو طلب توضيحه. يمكن أن نقسم المعرفة إلى نوعين: معرفة عادية أو عامية متداولة، وقد تكون زائفة بمنطق العلم، يشترك في اكتسابها عموم الناس، ممن لا تخصص لهم ولا دراية علمية دقيقة؛ بحيث لا تستدعي مجهودا علميا، أو يقظة منهجية تامة، أو خبرة معرفية مسبقة لازبة في حقول علمية محددة، لذلك فهي تلك المعارف التي يتوصل إليها الإنسان في تفاعله مع مجتمعه، وثقافته، أو من خلال ما راكمته تجاربه الاجتماعية، وخبراته في زمان ومكان محددين. بينما النوع الثاني من المعرفة، يمكن أن نصطلح عليه، المعرفة العلمية المبنية، التي ينفرد بها العلماء والمفكرون والباحثون في حقول العلم والمعرفة دون غيرهم، ويسميها بريتشارد "المعرفة التخصصية"(دنكان بريتشارد، 2013) أو ما وراء المعرفة؛ إذ تتطلب من صاحبها أن يكون ملما بمبادئ العلم، وفلسفة المنهج، وضوابط البحث العلمي، وآليات النظر، والتحليل، والتفسير، والفهم، والاستنباط، والاستقراء، واستيعاب الظواهر الإنسانية والوجودية. فما يميز المعرفة العلمية عن ما عداها من أشكال المعرفة أنها معرفة منظمة، وممنهجة، ومبنية، وغير عشوائية؛ إذ تستوجب شروطا منهجية دقيقة، وقواعد ابستمولوجية متعارف عليها في الأوساط العلمية من قبل الباحثين، ولا يمكن لأحد أن يتمرد عليها، أو يجرؤ على تجاوزها وتخطي حدودها.

إن عملية تحديد المعرفة ليست عملية يسيرة في نظر بريتشارد (دنكان بريتشارد، 2013)، لأن التحديات التي تحول دون بلورة مفهوم جامع كثيرة ومتعددة، أبرزها: الواقع المتغير، والإديولوجيا باعتبارها وعيا زائفا، واختلاف الحقول المعرفية، وتعدد أشكال المعرفة ومصادرها، مما يجعل الحديث عن ماهيتها وإدراك حقيقتها رهانا صعبا، كما أن الخوض في

مجالاتها الإشكالية المتشابكة وفلسفاتها وتفاصيلها الدقيقة يظل تحدي المعرفة نفسها، باعتبارها عملية منهجية تسائل الحقائق وتفحص المعطيات الواقعية.

لا جرم أن المعرفة السوسيولوجية هي معرفة علمية ممنهجة ومنظمة، ينتجها السوسيولوجي المتمرس، والباحث الاجتماعي المتخصص الذي خبر دروب العلوم والمناهج، وراكم معرفة تخصصية، وخبرة دقيقة في مجالات اهتمامه عن مختلف الإشكالات الاجتماعية والثقافية التي درسها. فجل ما يتوصل إليه عالم الاجتماع من نتائج وخلاصات واستنتاجات، ورؤى للتفسير، والنظر، والمساءلة العلمية، يمكن أن نسميه معرفة سوسيولوجية، طالما تعبر عن حقائق علمية، قابلة للفحص، والاختبار المنهجي، وتعكس جهودا بحثية حثيثة، ميدانية أو نظرية خالصة. إن إنتاج المعرفة السوسيولوجية، وتشييد عمرانها، عملية منهجية ليست يسيرة، إذ تتطلب من الباحث شروطا جمة؛ منها ما يتعلق بآليات البحث السوسيولوجي، وفلسفة التحليل، والنظر العلمي الحصيف، واليقظة المنهجية؛ بحيث يلزمه أن يكون ملما بكل تأكيد "بالميثودولوجيا" علوم المناهج، والإحاطة بمختلف الأنساق النظرية في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، مما يسمح له بمقاربة الظواهر الاجتماعية بشمولية تامة، تحفظ دراساته من مثالب الاختزالية والاجتزاء المعيب، فضلا عن التمرن على قراءة الواقع الاجتماعي، والبحث في قضاياه المتعددة، بتوظيف مختلف ما اكتسبه نظريا ومنهجيا وميدانيا. بحيث يتسنى للباحث بإنتاج معرفة سوسيولوجية نافعة ومفيدة، أو بتعبير مايكل بوواوي "سوسيولوجية سوية" أو "سوسيولوجيا العموم"(مايكل بوواوي، 2010، ص79-80)، تعبر عن إرادة الجماعات والأفراد، عبر مساءلة مستواهم المعيشي، ودراسة منظومتهم الثقافية والقيمية، بما يسهم في تنمية المجتمع، ويساعد على حل مشكلاته الاجتماعية العويصة، وتداعياتها على عمران المجتمع، وأنساقه الثقافية.

يقول أنتوني جيدنز: "لا يمكن لعلم الاجتماع أن يكون محايدا، بل هو موجه بالضرورة للنقد الاجتماعي"(أنتوني غيدنز، 2006، ص14)، ولا يمكن أن يتحقق ذلك في نظره إلا بإعادة النظر في التراث السوسيولوجي، وفحصه، ونقده، وإعادة بنائه، كي يحقق رهانات العصر المنتظرة، ومواجهة العالم المنفلت، والعولمة الكاسحة، وتداعيات الرأسمالية والمادية على الوجود الإنساني والاجتماعي والثقافي. "فمن مهام الفكر الاجتماعي أن يحررنا مما هو مألوف ومعتاد".

بينما تفيد التنمية في اللغة الزيادة والإكثار والوفرة والنماء والمضاعفة، واصطلاحا يمكن تحديدها بكونها عملية إنسانية إرادية واعية، ومخطط لها، بمشاركة مختلف الفاعلين داخل المجتمع، بحيث يتم بموجبها إحداث جملة من التغييرات داخل المجتمع، في مختلف مجالاته وقطاعاته، بما يمكن الإنسان من تطوير مستوى معيشته، أو أدائه الإنتاجي في سياق اقتصادي معين، أو الرفع من إمكانياته المعرفية والثقافية، أو تحرير إرادته من كل أشكال التخلف والتبعية، مما يسمح له بتحديد مستقبله بنفسه، استجابة لميولاته واتجاهات مجتمعه، وقيمه الأخلاقية وضوابطه المعيارية. لاشك أن هذا التعريف قد يكون مثار سجال ونقاش، لاسيما وأن مفهوم التنمية مفهوم فضفاض وشاسع، إذ يتشابك مع إشكالات مجتمعية جمة، فضلا عن كونه يشمل مختلف مناحي الوجود الإنساني، بحيث بتنا نتحدث عن أنواع متعددة من التنمية؛ كالتنمية الثقافية والفكرية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية، والتنمية العلمية المعرفية،

والتنمية الإيكولوجية، والتنمية السياحية، والتنمية السياسية، والتنمية المستدامة، فكل شكل من هذه الأشكال يحمل في جوفه بكل تأكيد منظومة من المعاني والدلالات، مما يجعل عملية تحديد مفهوم التنمية بشكل جامع مانع، محاولة عصية عن التحقق، ورهانا منيعا، لكن حسبنا أن نؤكد أن فلسفة التنمية في مجملها تعبر عن إرادة إنسانية خلاقة نحو التغيير من وضع إلى وضع آخر أحسن منه، أو بمعنى آخر، إنها تعبير عملي صريح عن تحول إيجابي يساهم فيه الإنسان بجهوده المتواصلة، وخططه الواعية، وإمكانياته المعرفية، وتجاربه وخبراته، ليستجيب لحاجاته الملحة والضرورية المادية أو المعنوية، ويطور رغباته الثقافية، وميولاته، ويحمي وجوده الثقافي والاجتماعي، ويذود عن منظومته القيمية، وهويته الوجودية والأخلاقية.

فكيف يمكن للمعرفة السوسيولوجية أن تحقق رهانات التنمية وتخدم فلسفتها النظرية والعملية ؟

2- المعرفة السوسيولوجية والتنمية: أية علاقة؟

لا شك أن عملية التنمية ترتبط أشد الارتباط بالمجتمع، بل تعبر عن فلسفته القيمية واتجاهاته الثقافية، فهي ليست مجرد إجراءات تقنية، أو تدابير وخطط جوفاء، بل هي الإطار الذي تسكنه روح الجماعة وتاريخها، وهويتها، وتمثلاتها لذاتها وللعالم من حولها، فنجاحها وفلاحها يرتبط أساسا بقدرتها على الإفصاح عن هذا الوجود الخارجي والوجداني للإنسان، ومسايرة هواجسه الثقافية، ومتطلباته الوجودية والمعرفية والأخلاقية. فالتنمية التي لا تنطلق من الإنسان ككائن اجتماعي يحمل في جوفه هوية ثقافية وتاريخية وقيمية، هي تنمية معاقة معيبة، ومثالبها في كونها تجاهلت رهانات الإنسان الأنطولوجية، وحقيقته الإتيقية الكونية. فضلا عن هذا كله تعبر فلسفة التنمية عن معرفة سوسيولوجية معقلنة، ينتجها خبراء التنمية ومهندسوها، فهي علم ومنهج ورؤية؛ علم بما تحويه من مرجعيات معرفية، وأنساق نظرية وثقافية، وتجارب محلية ودولية متراكمة، ومنهج لكونها تجسد مدخلا من مداخل النهوض بقضايا المجتمع وتساؤلاته الملحة، وهي كذلك رؤية لأنها تختزن الوجود الثقافي للإنسان، وتحمي رهاناته الواسعة في عوالم القيم والأخلاق، وتنهض بمستقبله الاستراتيجي، كي يتمكن من التحرر من عقال الإحن والمحن والأزمات التي تهدد كيانه النفسي والاجتماعي.

فالعلاقة بين التنمية والمعرفة السوسيولوجية هي علاقة ديالكتيكية، فالوعي التنموي هو وعي سوسيولوجي يعبر عن ضرورات المجتمع، ليحافظ هذا الأخير على تماسك أنساقه ونظمه، وهو كذلك معرفة علمية عملية مستقاة من وحي المجتمع، إذ تروم انتشال المرء من وحل رزايا الزمان وخطوبه، وتمحق سكونه ووهدته، كي يحيا سماقته وألقه، وينهي غربته واغترابه. قد لا نبالغ إن قلنا إن مفهوم التنمية مفهوم سوسيولوجي في عمقه، وإن كنا نلفي آثاره الأولى في حقول الاقتصاد والتخطيط والتدبير والتقدم. فمن هذا الذي يجرؤ على الحديث عن التنمية وفلسفتها دون إطارها الاجتماعي والثقافي والقيمي؟ ومتى يصبح الكلام عن التنمية مجديا ومقنعا ومرضيا خارج هذا الإطار؟ وما الجدوى من تنمية لا تكاد تبرح مكانها في النظريات والأنساق الفكرية وبطون الوثائق والمخططات؟.

إن التنمية واقع سوسيولوجي، وحقيقة اجتماعية لا مناص منها، لذا يجدر بنا أن نتناولها من منطلق كونها "براديغما سوسيولوجيا"، مما يمكننا من النظر إلى فلسفتها كبنية كلية شاملة، تعكس

توجه الوجود الاجتماعي للإنسان، وتجافي أدلوجاته الاستثنائية التي لا تحترم المعايير، ولا تلتزم بضوابط المجتمع. فحينما تخدم التنمية حقيقة الإنسان، وتروي ظمأه، وتحتضن كينونته، حينها فقط يمكن أن نعتبر التنمية فلسفة ملتزمة بقضايا المجتمع، سيما إذا كانت تحكمها مرجعية سوسيولوجية، تسائل بنيتها، ومنهجها، ومنطلقاتها، ورهاناتها، وتعري مثالبها، وجوانب ضعفها وخورها.

فالسوسيولوجي إنسان قبل كل شيء، لذا فهو معني بالانخراط في المجتمع، ومواساة أفراده في معاناتهم، ويتوجب عليه بإلحاح شديد أن يوظف ثقافته ومعرفته في ما يخدم قضايا وجوده الكونية والمحلية، إنه مثقف عضوي بتعبير غرامشي، طالما ينبري لخدمة واقعه، ويتهمم للدفاع عن صلابته، ويحرص على تطوره وتقدم بنياته، لذا يشكل بكل تأكيد حلقة مهمة في سيرورة بناء عمران المجتمع على أساس قيمي مكين، بحيث يبعده عن مختلف الرضوض والنتوءات التي تهدد تماسكه ووحدته، سواء كانت فجوات قيمية وأخلاقية وثقافية، أو مثالب مادية وتقنية. فالمثقف هو نبراس المجتمع وإرادته النيرة، بما يتوفر عليه من فكر استراتيجي عميق، ونظر علمي حكيم، وتدبير أخلاقي معقلن، وبما يملكه من قدرة على قراءة تحديات الواقع الاجتماعي بنفس يبددها، ويمحق وجودها.

يقول توني بارنيت: "إن الثقافة السوسيولوجية رهان معرفي مهم ولازب لاستيعاب مشاكل التنمية، بل هي الأداة العلمية القيمة والناجعة التي لا تضاهى في دراسة عوالم التخلف، وتحديات التنمية" (TONY Barnett,2015,p1)، بالنظر لما تحويه من قدرات وإمكانيات منهجية وإبستيمية، تمكن الباحث السوسيولوجي من تعرية واقع التنمية، والنظر في عيوبها، وأسباب تعثرها، لا مجرد انتظار الأسئلة التقنية المرتبطة بها، فهي متجاوزة من وجهة نظر سوسيولوجية، لأن التنمية في عمقها سيرورة من التغيير الاجتماعي، التي تشمل القيم، والهويات، والتاريخ، والقناعات، والسلوكيات(De kadt emannuel, GAVIN Williams, 1974, p5).

إن للعلاقة بين المعرفة السوسيولوجية والتنمية تجليات كثيرة، وهي تفيد في مجملها أن الرهان التنموي رهان سوسيولوجي وثقافي، فالدراسة السوسيولوجية تضع الفرشة النظرية الصحيحة لكل فلسفة تنموية، وتقوم بتتبع سيرورتها التنفيذية بالتقييم والتقويم المستمر، وفي الأخير تدرس آثارها وانعكاساتها على الوجود الاجتماعي للإنسان، لمعرفة جدواها وقيمتها. إلى جانب هذا كله، تعمل على مساءلة مختلف ظواهر المجتمع بمنهجية علمية وموضوعية، كي يتبين زيفها من حقيقتها، وضعفها من قوتها، فكثير من التراكمات الثقافية والتاريخية لم تزد المجتمعات إلا نكوصا وتراجعا وتأخرا تنمويا، لأنها ظلت لسنوات أو عقود من الزمن أسيرة رؤى متوارثة غير عقلانية، لم تساءل، ولم تختبر، ولم ينظر في قيمتها يوما ما، فالسوسيولوجي وإن كان مزعجا بتعبير بورديو، إلا أنه يكشف عن مثل هذه المناطق المعتمة في التاريخ الاجتماعي والثقافي للمجتمعات، ويسلط عليها الضوء لمعرفة ما وراء أرخيتها وحقيقتها، والبحث في أبعادها الاجتماعية. فالتنمية هي سيرورة تبدأ بالمعرفة والإرادة وتنتهي بالتخطيط والإنجاز، لذا يجدر بصاحبها أن يمتلك دراية متينة عن المجتمع، وحيثياته الثقافية والقيمية والفكرية والاجتماعية

والمعتقدية، حتى يكون على بينة من الواقع المرغوب في تنميته، إذ كثير من المخططات التنموية لم تفلح في أداء وظيفتها، لأنها لم تراع خصوصيات المجتمع، وقناعات أفراده، كما أنها لم تحترم مراحل بناء العمران التنموي، الذي تتهدده الإجراءات التقنية الخالصة، والتدابير المادية البحتة، والمقاربات التجزيئية المعيبة، والتصورات الأحادية.

إن سوسيولوجيا التنمية إذن، لم تعد مطلبا معرفيا بحتا فحسب، بل غدت ضرورة اجتماعية وسياسية وثقافية وأكاديمية ملحة، بالنظر لمزاياها الكثيرة والمتعددة؛ سواء في بناء صروح التنمية، وتشييد مقوماتها على الشمولية والسياقية والعلمية والروح الاستراتيجية والوجودية الإنسانية، والقيم الأخلاقية الكونية، كي تتمكن من تبديد مختلف الأوهام العالقة بوجودها وثقافتها، أو في خدمة تماسك المجتمع وصلابته، كونها "أي سوسيولوجيا التنمية" تشكل العين العلمية الحصيفة التي تراهن على علمية التنمية، ونجاعتها الوظيفية، وقيمتها الاجتماعية. بصرف النظر عن الإيديولوجيات التي أثرت نظرياتها، طالما تجافي فلسفتها ومبادئها ورهاناتها، ولا تخدم معالمها.

إن المعرفة السوسيولوجية معرفة نقدية، وتحررية، واستراتيجية، تعبر عن حقائق المجتمع، بمنظار علمي موضوعي حصيف؛ فهي أولا نقدية لكونها تضع مختلف الظواهر الاجتماعية، والثقافية، والتاريخية المتراكمة على محك الاختبار والنقد العلمي، وثانيا تحررية بما أنها تحرر الإنسان، والمجتمع على حد سواء من مختلف الأوهام والأراجيل التي تعيق مسيرة التنمية، وتؤثر بشكل سلبي على نجاعتها وقيمتها السوسيولوجية، وأخيرا معرفة منفتحة، لكونها تحمل في جوفها نفسا استراتيجيا يبث فيها دينامية إيجابية، تبدد خطابات الأزمة المنتشرة، وتقيم محلها النظرات التفاؤلية، ومن ثمة تؤسس لواقع تنموي منفتح على مستقبل الإنسانية الواعد، بناء على قراءات بحثية رصينة وجمة، لشتى جوانب الوجود الاجتماعي للإنسان، وتساؤلاته الحضارية الملحة.

عندما تتفاقم أزمات المجتمع، وتتآكل بناه وأنساقه الثقافية، تزداد حاجتها إلى المعرفة العلمية أكثر فأكثر، لتشخيص عواملها وأسبابها وعواقبها، فما شهدته أوربا في القرن التاسع عشر من تحولات جذرية بسبب الثورة الصناعية، والنظام الرأسمالي الجديد، لم تستطع الأفكار العقلانية والحركة التنويرية، وفلسفتها أن تسهم في إحلال نظام مجتمعي بديل، فبات الإنسان الغربي غريبا في علاقاته، مغتربا في وجوده الثقافي، لذلك انكب مختلف رواد علم الاجتماع حينئذ، على ايجاد الحلول للنتوءات ومظاهر التفسخ التي أصابت البنية المجتمعية القديمة، وبهذا تعبر المعرفة السوسيولوجية على حد تعبير لازارسفيلد(Paul LAZARSFELD,1970) عن قدرتها المنهجية والابستيمية على ترميم رضوض المجتمع الغربي، ولملمة جراحه المندملة، ولم شعثه، وإرواء عطشه الوجودي، فتدخلات السوسيولوجي، وإن كانت في حدودها العلمية البحتة، إلا أن أهميتها في معرفة حقائق الأزمات وأصولها، وتداعياتها على المجتمع وقيمه وعلاقاته، تظل مدخلا لابد منه للنهوض بقضايا الإنسان المغترب، والمتخلف، والمتأزم، والمنفصم، والفقير، والمهجر، إن في السياق الأوروبي أو في غيره، فهو جزء من المجتمع، وذرة في نسقه ومنظومته، والاهتمام به، وبهويته وإنيته، ينتج عنه بالضرورة الاهتمام بالمجتمع كذلك، وتساؤلاته الوجودية الملحة. فبالعلم نعقل وجودنا، ونعي كينونتنا، ونتحكم في تفاصيلها، فالنظرية

العلمية سواء كانت في حقول العلوم الدقيقة أو الإنسانية تكمن قيمتها، كما عبر كارل بوبر في قدرتها على ضبط العالم، وتضييق زردات إشكالاته، وتبديد تحدياته، أو على الأقل محاولة فهمها واستيعاب سياقاتها ومساقاتها، لذلك نلفي جهود علماء الاجتماع، الرواد منهم أو المعاصرين، منكبة أساسا على تشييد صروح النظريات الاجتماعية، ودعاماتها المنهجية، ومرجعياتها الإبستيمية، مما يساعدهم على تفسير الواقع الاجتماعي في سكونه وديناميته، ومن ثمة تسييجه علميا ونظريا، لتذليل عقبات النظر في تنميته وتقدمه، ومساءلة تحدياته وتحولاته، والإنصات له، وملاحظته في تفاعلاته وتجلياته المختلفة، وتفادي المنزلقات التي عملت على نمذجة الوجود الاجتماعي في قوالب فكرية جامدة، فضلا عن الابتعاد من الأفكار الموروثة والمسبقة، مما يساعد السوسيولوجي على فهم حقيقة الواقع، بالإنصات له ومحاورته (حسن المجاهد، 2011، ص162). "فلا فائدة من وراء العلم والصيغ النظرية بدون احتكاك مع المعاش" (Jacques Berque,1978, p682). فالتنمية إذن بما هي سيرورة وصيرورة مرتبطة بمعاش الناس، وواقعهم، وحياتهم في أبعادها المختلفة، لا تستولد من صفحات الكتب، وبطون النظريات، وأنساقها المفهومية، لكنها تستنبط من أسئلة الحياة، ومشكلاتها وإحنها ومحنها، فمحايثة المعيش، وتعميق النظر فيه أولى خطوات الوعي التنموي والمعرفة التنموية. فكلما حادت التنمية عن الواقع، كلما تاهت عن حقيقتها وفلسفتها، لذا بات رهان رأب الهوة بين المجتمع والتنمية مطلب السوسيولوجيا منذ بداياتها الأولى، للنفاذ إلى عمق التنمية، وفلسفتها الاجتماعية، وأبعادها الثقافية، وشروط إنتاجها، وتشييد عمرانها المكين، كي لا ينهد، أو يتآكل أساسه.

3-آلان تورين: الرغبة في المشاركة والتغيير والتنمية دافع أساسي لقيام السوسيولوجيا.

لقد شكلت سوسيولوجيا تورين ثورة معاصرة على المدرسة السوسيولوجية التقليدية، لاسيما المدرسة الفرنسية وريثة كونت ودوركايم التي تدرس الظواهر الاجتماعية، إن في ديناميتها أو سكونها؛ لأنها تجاهلت جزءا مهما في المجتمع، ويتعلق الأمر بالحركات الاجتماعية، "التي يعبر بها الفاعلون عن ذواتهم في مواجهة سيطرة وقهر المؤسسات"، وسوسيولوجيا الفعل والتنمية كما هي عند تالكوت بارسونز، وفي المقابل حاولت أن تعتبر مؤسسات الدولة، وبنى المجتمع آلهة العصر، مما جعلها تكرس سيطرة النظام الاجتماعي على الفاعلين، وتقيد وجودهم وإرادتهم، حيث يئنون تحت وطأته. لذلك يعتبر تورين أن المعرفة السوسيولوجية التي لا تذود عن الإنسان ككائن اجتماعي، ولا تستجيب لهواجسه ومطالبه، ولا تحايث إرادته، هي معرفة جوفاء، لا أفق لها في عوالم التغيير وفلسفته الاجتماعية والثقافية، فاستمرار السوسيولوجيا في تحقيق نجاحها العلمي والعملي، وألقها وتميزها قمين بالانفتاح على مداخل إنسانية الإنسان، والشروط الوجودية الحقيقية للاعتراف به، وبكينونته الاجتماعية والثقافية والسياسية، فالسوسيولوجي في اعتقاده هو المثقف القلق على مصير البشرية، وهو المناضل المتمرد الذي يسائل السياسات، والممارسات، والقناعات باستمرار، لا لدحضها فحسب، بل لتشييد عمران واقع إنساني، يكون للإنسان فيه معنى، وقيمة، وأثر، لا مجرد سلعة، وثمن، ووجود مادي مائت. فعلاقة السوسيولوجيا بالتنمية، والتقدم، والتغيير، من وجهة نظر تورين، تتحدد كذلك بعلاقتها بالإنسان، وقضاياه، وإشكالاته الشائكة المستفزة في عالم موار، موسوم بالصخب في كل جوانبه.

إن اهتمام الباحث بمجتمعه، سواء بدراسته أو البحث في ظواهره، وحقائقه، يشكل بكل تأكيد وضعا إبستيميا خاصا، يفرض على الباحث في مجال السوسيولوجيا أن لا يظل دوغمائيا، منغلقا على نفسه وعوالمه الذاتية، أو صرامته المنهجية، والمعرفية البحتة، لكن يلزمه أن يفتح نوافذ خلاصاته البحثية، واستنتاجاته السوسيولوجية على "عالم الإنسان"، و"عوالم الجدوى والقيمة والأثر الاجتماعي"، لكن دون الانحراف عن ضوابط العلمية والموضوعية والنسق المنهجي، وهو تحدي العلوم الإنسانية كلها، سيما وأن طبيعتها البنيوية لا تقبل الفصل بين الباحث الإنسان، والإنسان الموضوع، وإن توارى خلف أقنعة المنهج والموضوع، أو زعم الحياد وتخليص الذات من شوائب الأحكام.

إن التنمية تبدأ من الذات أولا، وهي مصدرها ومنطلقها، لذا لا مناص من تقويم ارتجاجاتها بين الفينة والأخرى، وتحرير إرادتها من وهم التكلس والجمود، والدعة والتقوقع، مما يسمح لها بتطوير وجودها، فالباحث الذي لا يسائل وعيه، وينمي نظره، يحرم نفسه والمجتمع من حوله، فرص الألق، وسماقة الوجود، ورقي الواقع، وتميزه القيمي. وبتلكئه وسكونه وسكوته تزداد الهوة بينه وقضايا مجتمعه شساعة واتساعا، فانتقال المجتمع من وضع إلى آخر هو فعل سوسيولوجي في رأي تورين يعبر عن "فلسفة التنمية"، ويؤكد "دينامية اجتماعية خلاقة"، تحرر الفاعلون أو "الذاوت الاجتماعية الفاعلة" من أسر التبعية، وسلطة المؤسسات، والأنساق الاجتماعية والثقافية والسياسية.

يعتقد تورين أن العصر الراهن هو عصر علم الاجتماع بامتياز، لذا يتوجب عليه أن يفصح عن وظيفته المجتمعية الجليلة، "فقد أصبح بؤرة الحياة الثقافية المعاصرة"(آلان تورين، 1997، ص13)، كما له دور أساسي في إنتاج المجتمع، ومنظومته القيمية. فإذا كانت سوسيولوجيا فيبر تركز على فهم كيفية أداء النظام الاجتماعي، فإن تورين يؤكد على ضرورة أن تكون لعلم الاجتماع قيمة وظيفية، ودورا تنويريا وتحريريا، سواء من خلال "النضال ضد الوضعية الزائفة للنظام القائم، وخطابه التبريري"، أو في المساهمة في "أن يتصرف أعضاء المجتمع كفاعلين بقدر الإمكان. وأن يتخلص المجتمع نفسه من نظامه وأيديولوجياته، وبلاغته، وأهوائه وهواجسه..إن هدف علم الاجتماع هو تنشيط المجتمع"(Touraine,1974, p236).

يقول تورين منتقدا النزعة التبريرية والتقليدية: " إذا لم يكن لنا دور آخر، من الأفضل للمرء أن يهاجر على أن يبقى مقلدا ومفسرا...لماذا نكون علماء الاجتماع، إذا لم يكن المرمى هو مساعدة المجتمعات على الفعل، وصنع تاريخها، بدلا من أن ننساق إلى الاغتراب، والخضوع، واللاوعي. (Touraine, 1974, p22) ولعل هذا ما يقصده كذلك الباحث السوسيولوجي المغربي جسوس عندما قال في إحدى كلماته لجمع من طلبته وأصدقائه في الفكر: "إن العلوم الإنسانية أداة للتحرر، والتقدم، والتطور، والنمو، ولا شك أن اهتمام الحقول المعرفية الأخرى بها، يعكس رهاناتها الواسعة، والكبرى للنهوض بالمجتمع والرقي به" (محمد جسوس، 2014). فالأثر الاجتماعي لعلم الاجتماع على الإنسان والمجتمع، هو الذي يفسر أهميته في عصرنا الراهن، حيث تشابكت الثقافة بالإيديولوجيا، والسياسة بالمعتقد، والتقانة بالمجتمع، والدينامية بالثابت، والقيم بالنسبية المادية، مما يستدعي ضرورة دراستها لفهم تداعياتها على الإنسان

المعاصر والمجتمع على حد سواء، وهو الرهان العلمي والمعرفي الذي ينبري لتحقيقه علماء الاجتماع والإناسة والثقافة، متسلحين بعدد منهجية وابستيمية، تقطع مع القراءات التبسيطية والتبريرية والمؤدلجة، التي لا تخدم العلم والإنسان والمجتمع، بل تكرس عطالة المعرفة وغربتها، مما يجعلها غير منتجة عندما لا تتماشى مع منظومة الإنسان في التغيير والتنمية.

4-الدراسات السوسيولوجية وتحديات مساهمتها في تنمية المجتمعات:

إذا سلمنا أن الدراسات السوسيولوجية تحتل مكانة مركزية وهامة في سيرورة تنمية المجتمعات، والنهوض بقضاياها، والتعبير عن مشكلاتها ورضوضها، فإن نجاعتها وأثرها الاجتماعي يرتهن بمقومات عديدة، ترتبط بمنظومة المجتمع الثقافية، ومنسوب الوعي فيه، فضلا عن الإرادة السياسية، وموقع المثقف والباحث في النسق الثقافي العام. فإذا كان الباحث ينتج المعرفة العالمة، ويعد عتاده المنهجي والعلمي والنظري لتفسير الواقع الاجتماعي، ويسهم في قراءته وفحصه، والنظر في أغواره، فإن خلاصاته البحثية النظرية أو الإمبريقية، سواء كانت تشخيصية، أو تأويلية تحليلية، أو تقويمية نقدية، تشكل بلا شك حلقة مهمة في سيرورة إنتاج المعرفة التنموية، وتشييد عمران التنمية نفسها، فمعرفة الداء العضال، والعقبات الكأداء في أنساق المجتمع وبناه الثقافية، عملية ليست هينة، بل تستوجب مجهودا معرفيا حثيثا، ينبري له الباحث الاجتماعي، لفك ألغاز المشكلات، وتبديد جهلنا بأسبابها وظروفها، مما يساهم في إدراك الفلسفة الاجتماعية للتنمية، وسياقها الإمبريقي. فالمعرفة السوسيولوجية إذن هي معرفة منتجة ومثمرة ومحايثة، طالما تعبر عن حقيقة المجتمع وعوراته، وتسعى لتجاوز مكامن ضعفه وخوره، بالوضوح الموضوعي الذي يسمها أولا، وقدرتها على المساءلة والنقد ثانيا، وامتلاكها لرهان استراتيجي قيمي يحررها من عطالتها ثالثا.

فضلا عن إمكانيتها في مساءلة التنمية نفسها، واختبار مفعولها الاجتماعي. فسوسيولوجيا التنمية في نظر كافادياس(Kavadias, 1976, p4) هي التنمية نفسها، وروحها، ومنطلقها، فالتنمية بما هي وضعية سوسيوثقافية وتاريخية واقتصادية، وبما هي تغيير اجتماعي ملحوظ، وبما هي تعبير علمي عن انتقال من وضع التخلف إلى حالة التنمية، تجسد في نظره ظاهرة اجتماعية وتاريخية واقتصادية وثقافية، جديرة بالدراسة السوسيولوجية لبنينة معطياتها، ومساءلتها علميا.

إذا كانت التنمية مطالبة بالاستقلالية والواقعية والتحرر من شرك الإديولوجيا، فإن الدارس لسياقاتها ومساقاتها ملزم هو الآخر بإعادة النظر في علاقته مع التراث السوسيولوجي، بحيث يحاوره وينفتح عليه، وفي الآن ذاته يحدث معه قطيعة ابستيمية، كي يتمكن من بلورة تحليلات موضوعية ومستقلة، تعبر حقيقة عن الواقع السوسيولوجي للتنمية، دون اجترار نفس الأنساق الفكرية الغربية في المجال، مما قد ينعكس سلبا على الدراسة السوسيولوجية نفسها، لاسيما إن كانت منغلقة على قوالب فكرية ونظرية جاهزة، ومغايرة للسياق المحلي. إن هذا الرهان المعرفي يتطلب في رأي عنصر العياشي "المساهمة في بعث نقاش فكري حول مكانة ودور العلوم الاجتماعية في ضوء الخصوصية التي تطبع مجتمعاتنا، باعتبارها نتاجا لسيرورة تاريخية وثقافية

متميزة" (عنصر العياشي،2003، ص7). حتى يتسنى لها الإنصات لنبضات المجتمع، وحركته، وميولاته، باستقلالية تامة، تحررها من اغترابها، وتبعيتها لأنساق نظرية غربية.

قد لا نبالغ إن قلنا أن أزمة الدراسات السوسيولوجية لا تتمثل في جانبها الكمي والعددي، أو في نذرتها، لكن تتجلى أساسا في أثرها الاجتماعي، ومدى قدرتها على تنمية المجتمع، والتعبير عن ديناميته، بحيث تكون فأل خير عليه؛ تنوره، وتحرره، وتحايث إرادة مكوناته وتطلعاتها، لتكون حلقة من حلقات تغيير منظومته المهترئة، وبناه الثقافية الهشة، وهو ما يستدعي اقتران المعرفة بالإرادة السياسية الديمقراطية، بحيث يستفيد النسق السياسي من نتائج العلوم الاجتماعية وإسهاماتها، ويعبر عن التعامل الايجابي مع المنظومة العلمية، والعلوم الإنسانية على وجه الخصوص، كونها تخاطب الإنسان، وتسائل قضاياه، وتسلط الضوء على همومه وهواجسه، وأبعاد وجوده. فالتنمية تحتاج كذلك إلى قرار سياسي كي تخرج إلى حيز الوجود، بعد أن تكون قد تسلحت بمعرفة سوسيولوجية ملتزمة، توجه بوصلتها، وتؤسس لمقومات نجاحها، ونجاعتها.

إن اقتناع السياسي بأهمية البحث السوسيولوجي في سيرورة التنمية، وفلسفتها الشاملة، رهان لا رجعة عنه لتأكيد قيمة المعرفة السوسيولوجية، وتشجيع الدراسات والأبحاث الاجتماعية، ورأب الهوة بين القرار السياسي والقرار العلمي/السوسيولوجي، اللذان لا ينفصلان، فإذا كان الأول قرارا تدبيريا، فالثاني يعتبر نبراسه ومرجعيته المعرفية. إنهما وجهان لتنمية فاعلة ومنتجة.

إن التحديات التي تعيق مسيرة الدراسات السوسيولوجية جمة؛ ويمكن أن نقسمها إلى ثلاثة أقسام: تحديات ترتبط بطبيعتها، وأخرى بفلسفة الباحث وقيمه وقناعاته، وأخيرة ببيئة اشتغاله، والسياق الثقافي والسياسي العام الذي يعمل في إطاره.

فأما الأولى فيمكن أن نلخصها في ما يلي:

دراسات نظرية خالصة: فالإفراط في التنظير السوسيولوجي يفقد البحث السوسيولوجي قيمته العلمية، وأثره الاجتماعي، وعوض أن يكون حلا لهموم المجتمع، يشكل عبئا عليه، بابتعاده عن قضاياه الواقعية، وتطلعاته. فالمرجعية النظرية مسألة لا محيد عنها، وهي ضرورية ولازبة بكل تأكيد، لكن أن تكون البداية والنهاية في البحث السوسيولوجي خيار لا نجاعة له سيما في العصر الراهن، حيث قطع علم الاجتماع أشواط التأسيس النظري، والتأثيل المعرفي.

فقدان الاستقلالية: لاشك أن الفكر ابن عصره، يتأثر ببيئته الثقافية والاجتماعية، فعلم الاجتماع الغربي ليس هو علم الاجتماع العربي، وعلم الاجتماع الأنجلوساكسوني يختلف عن علم الاجتماع الفرنكوفوني، فالاختلاف الثقافي يساهم في تعدد الأنساق العلمية، وتباين مرجعياتها النظرية، وإواليتها التحليلية والمنهجية والمعرفية، لذا فالانبهار بسياق علمي دون آخر، يفقد البحث السوسيولوجي قدرته على عكس الواقع الاجتماعي كما هو، بمنظار يحترم خصوصيات المجتمع المحلي، ومبادئه ومعاييره، وقيمه. كما أن إعادة استهلاك النظريات الغربية في مجال مغاير ومختلف تماما، لا يزيد الأبحاث السوسيولوجية إلا غربة واغترابا وعطالة، لذا فهي مطالبة بتحقيق استقلاليتها، وتحررها من شرك "نحلة الغالب"، والتعامل بيقظة ابستيمية ناجزة مع المعرفة المستوردة، إذ تحاورها وتسائلها، وتحدث معها قطيعة ابستيمولوجية في الآن ذاته، مما

يمكنها من الإنصات للمجتمع بخلفية موضوعية وعلمية مستقلة، بمنأى عن القراءات النظرية الجاهزة.

الانغلاق على الذات أو الدوغمائية: إن إنتاج المعرفة السوسيولوجية ليس غاية في حد ذاته، لكنها حلقة في سيرورة بناء واقع اجتماعي أكثر تماسكا وقوة وانسجاما في منظومته الثقافية والقيمية، لذا فما يؤاخذ على جملة من الدراسات السوسيولوجية سواء العربية أو الغربية منها، أن رهاناتها المعرفية والتنموية محدودة الأفق، إذ لا تقوم على روح استراتيجية تحررها من وهم المعرفة البحتة، وانغلاقها على نفسها، فلا يجب أن تكون الخلاصات البحثية هي النهاية، بل هي بداية مرحلة جديدة لأجرأتها وأخذها بعين الاعتبار، كي لا تكون تراثا يرقد في رفوف المكتبات، فينسى ويهمل، ويأفل نجمه، وتتلاشى قيمته، وأثره، وتأثيره.

تحييد الحياد بداعي الموضوعية: لا ريب في أن الموضوعية، بما هي موضعة الظاهرة الإنسانية، وإبعاد الذات عن موضوع البحث والدراسة، هي مطلب المعرفة السوسيولوجية العلمية وكل الأنساق المعرفية الأخرى، لاسيما العلوم التي تعنى بدراسة الإنسان، لكن التنكف عن الذود عن الإنسان، والدفاع عن حرماته، بدعوى تحقيق الموضوعية والانتصار للغة العلم، لا يزيد المعارف إلا بعدا عن حقيقتها الإنسانية، ورهاناتها القيمية. فالعلم لخدمة الإنسان أنى كانت طبيعته وحقله ومجالات اهتمامه، وليس لتنميق جنبات المكتبات والخزانات، بل لتحرير الإنسان من هوسه وهواه وطغيانه وأوهامه، كي يستعيد إنسانيته، وقوة مجتمعه، وسماقة فكره، وكرامته، وحقوقه. كما أن المعرفة لا يجب أن تبرر وضعا فاسدا، أو تمعن في إهانة الإنسان، وتفكيك أوصاله. فأنسنة المعرفة لا تعني بالضرورة إفقاد هذه الأخيرة لعلميتها وصرامتها المنهجية والإبستيمية. بل هي محاولة لتصحيح علاقة المعرفة بالإنسان، كي تنافح عن وجوده وقيمته الكونية، بصرف النظر عن ظاهره الثقافي والاجتماعي والمعرفي والمادي. "إن العلم هو أنقى تعبير عن التنمية والتحديث" كما عبر سينو(F.Sino, 2004)، وإن كان في ظاهره أكثر عقلانية، إلا أنه يعكس في جوفه مصالح متضاربة، وقناعات متصارعة ومتباعدة. وهذا لا يؤثر في حياده وقيمته.

لا نزعم أننا قد أشرنا إلى كل العوائق المنهجية والمعرفية التي تحول دون معرفة سوسيولوجية منتجة ومثمرة وفاعلة، فالحديث فيها وعنها شاسع شساعة العلم ذاته، لذا حسبنا أننا تطرقنا إلى بعضها، مما نراه مهما، ويشكل عقبة كأداء أمام رحابة الأفق، وتحرر المعرفة من انغلاقها، والتصورات التقليدية المرتبطة بها. فالتأكيد على قيمة المعرفة السوسيولوجية يستوجب أولا النظر إلى طبيعتها وحقيقتها، والمرجعية المنهجية والقيمية التي تحكمها، بدءا باختيار المواضيع والإشكالات، واختيار اللغة السوسيولوجية، والنسق المنهجي والنظري، ورهانات ما بعد المعرفة، ومدى انخراطها في فلسفة "الأنظمة المعرفية"(ساري حنفي، 2017، ص4)، بحيث تكون مرجعا بحثيا لمختلف السياسات والقرارات، كما هو الحال في العديد من الدول، لاسيما الغربية، كأمريكا وفرنسا وانجلترا.

أما بخصوص الباحث فهو عمود البحث ومحوره، بما يملكه من مرجعية ثقافية وقيمية، وقناعات علمية، وقربه من مجتمعه وقضاياه الملحة، ولاشك أن راهن البحث ورهانه يرتبط به

أشد الارتباط، كما أن قيمته العلمية هي صناعة الباحث، فهو الذي يختار موضوعه، وتساؤلاته، ومنهجيته، وفروضه، وأهدافه، وخطته (طارق متري، 2018). لكننا نلفي تحديات كثيرة تجعل من المعرفة السوسيولوجية أحيانا ركاما لا جدوى منه؛ لاسيما إذا كان منتجها، ومبدع مضامينها، تشوب مسيرته العلمية شوائب ومثالب جمة، تؤثر في البحث، وتنقص من أهميته الموضوعية. خصوصا وأن الباحث السوسيولوجي ليس مثقفا عاديا، لكن تناط به مسؤولية غاية في الأهمية، تتمثل بالأساس في تنوير المجتمع، وصناعة الرأي العام، وترشيد النقاش وإنضاجه، ونقد الواقع الاجتماعي والثقافي، والعمل على تحريره من كل مظاهر العمى والضلال والتفسخ، التي تؤثر في انسجامه وهويته(ساري حنفي وريغاس أرفانتيس، 2015، ص35)، والمساهمة في بلورة سياسات اجتماعية وثقافية تحرر فئات عريضة من المجتمع من أسر التهميش، والاغتراب الهوياتي والثقافي، والقهر. وهو ما يستوجب من الباحث التشبع بقيم "الالتزام الاجتماعي والأخلاقي"، والانخراط التام في نسق المجتمع وهمومه، بحيث يسهم في تبديدها بيقظته العلمية، وإمكانياته المعرفية.

تحدث ساري حنفي في دراسته "معرفة منتجة، ولكن غير منتجة"(ساري حنفي، 2017، ص7-9) عن ثلاثة أمثلة، تبرز مدى أهمية البحث العلمي، والاجتماعي خصوصا، في حلحلة المشكلات الاجتماعية، والتأثير في القرار العام، وتوجيه الشأن العمومي. المثال الأول يتعلق بظاهرة الحجاب بالمؤسسات التعليمية بفرنسا في أوائل التسعينيات، إذ توقف حنفي عند أهمية البحوث الاجتماعية في مناقشة هكذا قضايا اجتماعية، ودورها في التحكم في مساراتها. والمثال الثاني يرتبط بأزمة النفايات في لبنان، بحيث اعتقد الساسة والمشرفون في أول وهلة أن المشكلة تقنية في أساسها، لكن بعدما أجريت دراسات اجتماعية ميدانية تبين أن ثمة تحديات أخرى ذات طابع اجتماعي واقتصادي وسياسي هي السبب في تفاقم "أزمة الزبالة"، والمثال الثالث الذي توقف عنده رئيس مجلة إضافات هو قضية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينين في لبنان، التي نالت حظها الوافر من الدراسات والبحوث الاجتماعية، لكنها لم تجد طريقها للواقع الاجتماعي، فظلت حبيسة الرفوف والمكتبات، وبقي اللاجئ الفلسطيني محروما من حقوقه ووجوده كإنسان، بغض النظر عن ثقافته وهويته وأصله. ويعزى السبب في نظر حنفي إلى غياب إرادة سياسية حقيقية لدى الحكومة اللبنانية، والطبقة السياسية عموما، وهو ما يجعل الأثر الاجتماعي للمعرفة المنتجة ضئيلا وضعيفا. وهذا يحيلنا على المستوى الثالث من التحديات التي تعترض مسيرة الدراسات السوسيولوجية. يقول حنفي بهذا الصدد: "قد لا يكون لدى صانعي القرار فرصة لقراءة هذه الدراسات، ولكنهم كذلك لا يهتمون بها، أو قد يتصنعون الجهل كحيلة استراتيجية، أو كمركب فعال يمكن استخدامه لأهدافهم"، ويضيف "في هذا السياق يصبح الإنتاج المعرفي وسيلة لتجميد السياسات وتأخيرها بدلا من تفعيلها"(ساري حنفي، 2017، ص7). أو يتم التعامل مع المعرفة العلمية بمنطق ما تسميه فرانسواز إريتيه "بالصمم الانتقائي" (Héritier Francoise,1996)، وهو ما يبين عدم شرعية العلوم الاجتماعية ومختلف الأبحاث المرتبطة بها؛ لاسيما إذا كانت تجافي الأنساق السياسية، وفلسفتها الإديولوجية، ومنظومتها الفكرية، التبريرية والتزيفية والإدماجية والتجاهلية.

5-دمقرطة المعرفة ورهان التنمية:

إن تفعيل خلاصات الأبحاث، ونتائج العلوم، قمين بسياسة تعليمية وثقافية وتربوية ديمقراطية، تؤمن بقوة المعرفة في فلسفة التنمية والتغيير، وقيمتها الاجتماعية. لذلك لا مناص من دمقرطة الثقافة والمعرفة، بإشراك الباحثين والدارسين في مختلف محطات التحول الاجتماعي والثقافي، وتحفيزهم على نشر دراساتهم العلمية وأبحاثهم ونتائجها.

فضلا عن توفير البنيات التحتية والشروط المادية والمعنوية المحتضنة للحقل المعرفي. يقول المهدي المنجرة بهذا الصدد: "المفروض من الدولة أن تؤمن إطارا اجتماعيا، ودعما اقتصاديا حقيقيا للمبدعين، لأن الصعوبات المالية تحول دون إبداعهم، وبالتالي إنتاجهم، وهذا يهم جميع قطاعات الإبداع، وإذا لم يتغير الوضع، فإن المبدعين سيبحثون عن دعمهم في أماكن أخرى" (المهدي المنجرة، 2013، ص230). والإبداع الذي يتحدث عنه المنجرة يشمل كل مجالات المعرفة، والفن، والدراسات، والتربية، والثقافة، فالتكامل بين العلمي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي هو ما يضمن للتنمية نجاحها وشموليتها، فهي أركان عمرانها وبنائها المكين، فلا تنمية إذن بدون خلفية معرفية، ووقع اجتماعي، وسند سياسي، ومدد اقتصادي.

يصعب أن نتحدث إذن عن نجاعة الدراسات والأبحاث الاجتماعية بمعزل عن السياق الثقافي العام للمجتمع، وعلاقة الدولة بالثقافة عموما، وموقع الباحث والمثقف في منظومتها، والجامعات والمراكز البحثية وكل الأنظمة المعرفية الأخرى، لذا فالنقاش الصحيح هو الذي ينصب أساسا على مساءلة القيمة الاجتماعية للبحث العلمي على ضوء السياق الثقافي والاجتماعي والسياسي الذي يؤطره. ومن ثمة يمكن الوقوف عند دور الباحث، والنظر في وظيفته الأكاديمية والاجتماعية، والبحث معه عن سبل أجرأة قراءاته العلمية وخلاصاته البحثية. أما إذا كانت الأنساق السياسية والثقافية منغلقة على نفسها، ولا تقبل بغير أدلوجتها، وقناعات الساسة، ومذاهب المدراء من جماعتها، فالبحث الاجتماعي يلزمه أن يعري هذه الحقائق، وينغص على الرؤساء حفلاتهم التنكرية بتعبير بورديو. وليس من أجل النقد البحت فقط، بل لكي تعود للمعرفة السوسيولوجية والعلمية عموما، محوريتها في سيرورة التغيير المجتمعي، ونسقه الإصلاحي والتنموي.

خاتمة:

من خلال ما درجنا على ذكره في مساحات هذه الدراسة الابستمولوجية، يمكن أن نستخلص أن قيمة المعرفة السوسيولوجية لا ترتبط بالضرورة بصرامتها المنهجية وجدتها وراهنيتها فحسب، لكن تتأسس كذلك على مدى قدرتها على لملمة جراح المجتمعات، ومساءلة أعطابها، وعقلنة مشكلاتها، بما يسهم في تعبيد الطريق نحو تنميتها، وترميم مختلف رضوضها القيمية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

تناط بالسوسيولوجي مسؤولية غاية في الأهمية، تتجلى أساسا في أداء وظيفته المعرفية بكل صدق وأمانة، لأن خلاصات جهوده البحثية هي اللبنة الأساس، والفنار والنبراس الذي يضيء به السياسي والمدبر والمدير والمخطط عتمة الأزمات، كي يفهمها بعلمية، ويستوعبها بعقلانية، ويتجاوز فجاجها الوعرة بأقل الخسائر.

إن المعرفة السوسيولوجية الملتزمة بهموم المجتمع، وقضايا أفراده ومكوناته، هي المعرفة النافعة المنشودة للنأي بالتنمية وفلسفتها عن كل المخاطر المحدقة بعمرانها.

ولاشك أن ما تحفل به المكتبة العربية من دراسات سوسيولوجية نظرية أو ميدانية تحمل في طياتها علما عمليا ممنهجا عن الواقع وخطوبه، له القدرة المنهجية والإبستيمية للإسهام في النهوض بتنمية المجتمع، والرقي بمستوى أفراده، وتحريره من عمى التبعية وضلال الانغلاق الثقافي والفكري، وتقديم وصفات علمية لتجاوز أورامه وعلله ومشاكله. إن المجتمعات المعاصرة بحاجة ماسة إلى المعرفة السوسيولوجية لأنها تشكل السند العلمي، والمرجع المعرفي الموضوعي لفهم دينامية المجتمع وأزماته، لمحاولة تشخيصها والتدخل في معالجتها والحد من تناميها.

قائمة المراجع:

1. آلان تورين(1997)، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة.
2. أنتوني غيدنز(2006)، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة زايد والسمري، ومحي الدين والجوهري، ط2، مركز الأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية.
3. حسن المجاهيد(2011)، جاك بيرك وقضايا المنهج السوسيولوجي، مجلة دراسات، ع14، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير.
4. دنكان بريتشارد(2013)، ما المعرفة ؟ ترجمة مصطفى ناصر، المجلس الوطني للثقافة، عالم المعرفة الكويتية.
5. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني(1987)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي، ج24، التراث العربي.
6. ساري حنفي وريغاس أرفانتيس(2017)، البحث العربي ومجتمع المعرفة: رؤية نقدية جديدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
7. ساري حنفي(2017)، معرفة منتَجة، ولكن غير منتِجة، مجلة إضافات، ع40.
8. طارق متري(2018)، الأثر الاجتماعي للبحث العلمي في العالم العربي، قناة الجامعة الأمريكية ببيروت بموقع اليوتيوب، أطلعت عليه يوم 2018/10/25.
9. عنصر العياشي(2003)، نحو علم اجتماع نقدي، دراسات نظرية وتطبيقية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
10. مايكل بوراووي(2010)، نحو سوسيولوجيا العموم، مجلة إضافات لعلم الاجتماع، ع10.
11. مختبر الأبحاث والدراسات السوسيولوجية(2014)، وداعا جسوس، جامعة محمد الخامس.
12. المهدي المنجرة(2013)، قيمة القيم، ط5، المركز الثقافي العربي.
13. BERQUE Jacques(1978), De l'Euphrate à l'Atlas, Paris, Ed. Sindibad, Tome 2.
14. DE KADT Emannuel, GAVIN Williams(1974), Sociology and development,Tavistock press.
15. HERITER, François(1996), Masculin/Féminin: La Pensée de la différence, Paris: Odile Jacob.
16. KAVADIAS, B, Georges(1976), la sociologie du développement : objet et méthode, univ d'Athéne.
17. LAZARSFELD, Paul(1970), Qu'est ce que la sociologie, Gallimard, Paris.

18.SIINO, François(2004), Science et pouvoir dans la Tunisie contemporaine.Paris: Karthala.
19.TONY Barnett(2005), Sociology and development, Taylor and Francis library.
20.TOURAINE A(1974), Pour la sociologie, point.
21. TOURAINEe A(1947), lettres à une étudiante, Paris, Seuil.